عرض كتاب :

الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى

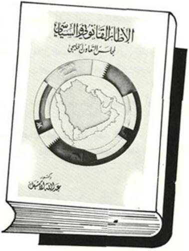
الإطار القانوني والسياسي
لمجلس التعاون الخليجي
دكتور
عبد الله الأشعل

عرض وتعليق : الدكتور طه عثمان الفرا

- ● عنوان الكتاب : الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى .
- ● مكان إصداره : الرياض فى عام ١٩٨٣ م .

وسوف نعرض هذا الكتاب أملا فى إبراز أهم مزاياه العلمية ، والإشارة الى بعض الملاحظات إسهاما فى خدمة الأهداف السامية التى من أجلها جاء مولود الوحدة العربية الجديدة ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ إلى حيز الوجود .

○ أولا : عرض لأفكار الكاتب ○

بعد أن جاء المؤلف بالمقدمة وأوضح منهج البحث الذى سلكه عند معالجته لها،قسم كتابه إلى مقدمة وستة فصول أردفها بخاتمة وملاحق وقائمة مراجع .

أورد المؤلف مقدمة لكتابه تحت عنوان « تمهيد » ذكر فى مستهلها أن أوار الحرب الباردة بين الدولتين العظميين قد بدأت حرارتها فى التصاعد فى محيط مجريات أمور الخليج العربى منذ أن غزا الروس أفغانستان سنة ١٩٧٩ . ثم أشار الى معاصرته لأحداث المنطقة واهتمامه بها ، وأورد بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة بالموقع والمساحة ، وتعداد السكان ، ونسباً مئوية للقوى العاملة والأراضى الزراعية فى كل من دول المجلس الست .

ويعالج الفصل الأول من الكتاب الظروف التى أحاطت بنشأة مجلس التعاون وقيامه وصدى مجيئه الى حيز الوجود محليا ودوليا،وكيف أن فكرة إنشائه تبلورت وبرزت من الفكر العائم الى عالم التنفيذ والواقع،فى مؤتمر عقد بمدينة الرياض فى الرابع من شهر فبراير عام ١٩٨١ .

أما الفصل الثانى فقد تعرض الى « تجاوب الوحدة الخليجية بين محاولات الماضى وأمل المستقبل » ، مع تركيز على دراسة محاولة إقامة اتحاد يضم إمارات خليجية عربية تسع وكيف أن تلك المحاولة قد أسفرت عن استقلال كل من البحرين وقطر وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثم يتعرض الفصل الثالث الى « مجلس التعاون وتحديات الأمن فى الخليج العربى » ويعطى المؤلف أهمية ملحوظة لهذا الفصل : لا لأنه خصه دون غيره من أبواب كتابه بكتابة تمهيد له فقط , بل لأنه عالج من خلاله مجموعة من الموضوعات الحيوية بصورة موضوعية ، مثل مفهوم أمن الخليج، وكيف أن عرب الخليج قد أثبتوا وجودهم وأكدوا أهمية دورهم فى معالجة المسائل المتعلقة بأمن خليجهم ومستقبله . بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الفصل أوضح الأطماع والأخطار الاستعمارية المحدقة بالمنطقة وعلى الأخص بعد الغزو الشيوعى لأفغانستان واقتراب موجات المد الروسى من سواحل الخليج وبحر العرب .

ويدرس الفصل الرابع « مجلس التعاون كإطار للتكامل الاجتماعى والاقتصادى » مؤكدا أن إمكانات هذين النوعين من التكامل الاجتماعى والثقافى بالذات توجد بين ظهرانى عرب الخليج بصورة ملحوظة تفوق وجودها بين سكان أى إقليم من وطننا العربى الكبير .

ثم يأتى الفصل الخامس ليعالج « النظام القانونى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية » موضحا أهداف المجلس ، وعضويته ، وهيكله التنظيمى ، وهيئة تسوية المنازعات التابعة له ، ووضع هذا المجلس كمنظمة إقليمية فى إطار الأمم المتحدة .

وأخيرا نصل إلى الباب السادس حيث يناقش المؤلف « العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون الخليجى » . ويتعرض هذا الباب إلى مجموعة من الأمور الهامة مثل التنسيق والتكامل السياسى بين الدول أعضاء المجلس ، وبعض من الجوانب السياسية الخارجية لهذه الدول تجاه مجموعة من الدول الأجنبية .

ومن الملاحظ أن الكتاب فى مجمله يتعرض إلى كثير من الحقائق والأحداث الهامة الجارية فى المنطقة . ويقدم الكاتب التحليلات والتعليلات العلمية المناسبة بصورة مقتضبة تاركا الكتابة عن مزيد من التفصيلات عنها للباحثين والدارسين . ولقد أشار المؤلف إلى هذه الحقيقة فى نهاية تمهيده لكتابه بقوله : « .. وإنى إذ أقدم هذه الدراسة الموجزة ، لآمل أن نفتح الباب لمزيد من الدراسات حول هذه التجربة الهامة ، تجربة قيام مجلس التعاون الخليجى » .

○ ثانيا : ملاحظات عامة ○

أورد المؤلف المقدمة أرقاما تفصيلية متعلقة بمساحة كل من دول المجلس وتعداد السكان والقوى العاملة فى كل منها . وعلى الرغم من أهمية هذه المعلومات من الناحية العلمية ؛ إلا أنه كان من الأجدى وضعها فى جدول مستقل كى يسهل على القارئ الاستفادة منها من حيث المضمون أو المقارنة ،نظراً لأن الأصل فى المقدمة هو إعطاء القارئ فكرة موجزة عما ينطوى عليه أى بحث أو كتاب ، ونظراً لأن المجلس يهدف إلى تحقيق غاية سامية هى الوحدة الشاملة بين الدول الأعضاء ، فقد كان من المستحسن أن

تُعطى المقدمة القارئ فكرة مقتضبة عن أهم المحاولات السابقة التى رمت إلى توحيد الجزيرة العربية تحت لواء واحد مع الإشارة إلى قيام كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

وعندما تطرق المؤلف إلى الكتابة عن « **منهج البحث** » فى كتابه : أشار فقط إلى الهدف الذى حدده لدراسته ، وأغفل ذكر أهم البواعث التى دفعته إلى القيام ببحثه ، وذكر أبرز الوسائل التى اتبعها للحصول على المعلومات . وبعد ذلك أخذ المؤلف فى توضيح الموضوعات التى سوف يتعرض لها فى كل فصل من فصول كتابه الستة . وبذلك انضوت تحت لواء المنهج الذى حدده لكتابه مادة علمية، كان من الواجب أن يشار لها فى المقدمة أو أن تضمن الخاتمة مع إضافة الحقائق والآراء والمقترحات الجديدة التى توصل إليها الكاتب فى أثناء قيامه بدراسته .

أما بخصوص **الاقتباس** فإن المؤلف ضمن حواشى كتابه مجموعة جيدة من المراجع والملاحظات والمعلومات التى أثرت الكتاب، ويمكن أن يستفيد منها القراء والباحثون والمحللون فى أية دراسة مقبلة تتعلق بمجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولكن بعض تلك المعلومات كانت غير كاملة، وبخاصة المتعلقة بالمراجع . وعلى سبيل المثال نرى المؤلف يقول فى أول حاشية لكتابه « انظر تصريحات المسئولين والزعماء فى مجلس التعاون فى الكتاب الذى أصدره المجلس فى ذكراه الأولى عام ١٩٨٢ م « دون ذكر عنوان ذلك الكتاب » واسم المؤلف وجهة الإصدار أو دار النشر . وعند الإشارة إلى الكتاب نفسه فى صفحات لاحقة من الكتاب جرى تغيير فى مسماه . وعند الرجوع إلى قسم **المراجع** فى الكتاب الذى هو قيد العرض وجد الكتاب تحت عنوان : « مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الكتاب الأول ، مطبوعات مجلس التعاون عام ١٩٨٢ » إن مثل هذا الاختلاف كثيراً ما يربك القارئ ويجعل من الصعب على الباحث تحديد الاسم الصحيح للكتاب وبالتالى ينتج عنه عدم سهولة العثور عليه أو الرجوع إليه .

ومما يلاحظ أيضا عدم الالتزام بنسق واحد لأسماء مراجع هو كاتبها، كما فعل عندما يقول : « راجع رسالتنا للماجستير : مرجع سابق « ص ٣٥ » فى حين أنه لم يشر إليها كمرجع فى الحواشى السابقة بتاتا . ثم يشير فى صفحات تالية إلى الرسالة ذاتها بقوله :

« .. رسالتنا اتحاد الإمارات العربية » المقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. وبعد ذلك يعود ليشير إليها بعبارة « .. رسالتنا سالف الإشارة إليها .. » وتساهل المؤلف فى ذكر أسماء الصحف والمجلات فأوردها بصورة مختصرة لا تمكن القارئ من الرجوع الى اقتباساته منها بدقة ، وذكر أسماء الدول أحيانا مقتضبة ، وأشار إلى نفسه بضمير المتكلم والتزم بذكر الألقاب العلمية للباحثين مثل (حاشية ص ١٢ ، ص ٧٣) وهى أمور تعارف الباحثون على أنماط محددة لها . وإننى لعلى يقين بأن الطريقة العلمية المتبعة فى ذكر المراجع والصحف وغيرها لا تخفى على المؤلف الكريم .

ويتسم هذا الكتاب ببساطة الأسلوب ورصانة اللغة وغزارة المعلومات والميل إلى سرد الحقائق الهامة . وعلى الرغم من أن المؤلف قد جاء بهذه الحقائق فى صورة ممتازة التزمت بالتسلسل التاريخى والمنطقى : إلاّ أن البحث لا يزال فى حاجة إلى مزيد من التركيز على الناحية الموضوعية : وبخاصة عند الكلام عن الموقع الجغرافى ، والثروات الطبيعية ، والأخطار المحدقة بالمنطقة وعلى الأخص بعد الغزو الشيوعى لأفغانستان واقتراب المد الروسى من شواطئ بحر العرب . وعندما يعرف القارئ بأن المؤلف متخصص فى العلوم السياسية؛ فإنه يطمع فى التعرف على مزيد من تحليلاته السياسية الموضوعية على غرار ما فعل فى الفصل الثالث « مجلس التعاون وتحديات الأمن فى الخليج العربى » مع إضافة بعض الخرائط التوضيحية .

فالكتاب لم يتضمن أى شكل من خرائط أو رسوم بيانية وغيرها؛ عدا الخريطة التى حواها شعار المجلس على الصفحة الأولى للغلاف الخارجى . وهذا الشكل نفسه لا يتمشى مع التمثيل الكارتوغرافى لخرائط دول يضمها تنظيم واحد . ويحتم هذا التمثيل أن تأخذ الخرائط فى هذه الحالة لونا واحداً لا ألواناً متباينة . لقد أعطى الشعار المذكور اللون الأخضر للمملكة العربية السعودية ، وأخذت الكويت اللون الأبيض ، وأعطى اللون الأصفر لباقى دول أعضاء المجلس وغيرها من الدول التى تضمها الخريطة المذكورة . ونظرا لأن المتعارف عليه عالميا أن لكل شعار هدفاً واحدا أو أكثر : لذا فإنه كان من الواجب أن تأخذ دول المجلس الست لوناً واحداً، ثم يعطى ما عداها فى الخريطة لوناً مغايراً . ومن المعروف أن شعارات المجلس وخرائطه تتمشى مع هذا المنوال : بحيث تبرز

الدول الأعضاء كوحدة واحدة . ترُى ألم يكن بإمكان المؤلف أن يزود كتابه بمجموعة من الخرائط التى يمكن أن توفر على القارئ الكثير من الوقت وترفع من شأن القيمة العلمية للكتاب ذاته ؟ ومن أهم تلك الخرائط :

- خريطة توضح دول المجلس وعواصمها وبعض المدن الهامة بها .
- خريطة تبين الموقع الجغرافى لدول المجلس بالنسبة لقارات العالم القديم .
- خريطة تبرز بعض الثروات الطبيعية ، وبخاصة الزيت والغاز الطبيعى والمعادن الموجودة فى الدول الأعضاء .

ويرد التساؤل نفسه عن خلو الكتاب من الأشكال والرسوم البيانية ؛ علما بأنها تكاد تكون ضرورة، حيث يمكن أن تحل محل بعض الجداول الموجودة فى الكتاب نفسه .

إن الأشكال البيانية تسهل مهمة المقارنة على القارئ وبخاصة عندما يتعامل الشكل الواحد مع مجموعة دول .

أما عن **الجداول** فإن المؤلف قد أثرى كتابه بها ، وهى بلا شك وسيلة جيدة لعرض المعلومات فى مساحات محدودة ، وتيسر على القارئ مهمة الحصول عليها . ولكن يلاحظ أن أرقام تلك الجداول لا تواكب تصاعدياً أرقام صفحات الكتاب . فعلى سبيل المثال نجد جدول رقم (١) قد تصدر الصفحة الحادية عشرة ثم تلاه جدول رقم (٣٧) ، (٣٢) ، (٢٨) ، (٢٩) فى صفحات تالية وهكذا . ويحتمل أن يكون السبب هو أن الجداول قد نقلت عن مصادر ومراجع أشار المؤلف إلى بعضها وبقيت تحمل أرقامها الأصلية ، وفى هذه الحالة كان ينبغى له أن يجعل تسلسلها تصاعدياً بحيث يتناسب مع المادة العلمية لكتابه مع الإشارة الى المصدر أو المرجع الذى أخذت منه .

○ الخاتمة ○

جاءت خاتمة الكتاب على هيئة ملخص، وضّح أهم المعلومات والحقائق التى توصل إليها المؤلف فى صورة مرتبة ومنطقية . إن مثل هذا الترتيب يساعد القارئ بوجه عام والباحث بوجه خاص فى التعرف على أهم الآراء والحقائق والافتراضات والتحقيقات التى يحتوى عليها الكتاب . وهذا يعنى توفير المزيد من الوقت والجهد للباحثين والقراء عند رجوعهم إلى موضوعات معينة بقصد معرفة المزيد عنها أو الاستفادة منها .

إن اطلاع المؤلف على شئون المنطقة عن كثب ، ومعاصرته ومتابعته لكثير من أحداثها ، قد أثرى المادة العلمية التى احتواها الكتاب بين دفتيه . بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التى اتبعت فى دعم هذه المادة بالأرقام والحقائق الموثقة قد رفعت من قيمة هذا الكتاب، على الرغم من الملاحظات التى أشرنا إليها سابقا . أما بالنسبة إلى إبراز الحقائق والرد على بعض المقولات على مجلس التعاون الخليجى : فإن المؤلف قد تصدى لها وفندها بصورة علمية مما جعل لمادة كتابه العلمية صفة مميزة تستحق التقدير والإعجاب .

وفى ختام هذا العرض يمكن القول بأن هذا الكتاب يستحق قراءة كاملة وعدم الاكتفاء بهذا العرض ، لأنه خطوة طيبة فى ميدان الدراسات الخليجية ، ويستحق أن يأخذ مكانه فى المكتبة العربية .